

المكانز وإعطاء العنوان الواحد الدلالات الواضحة عبر هذه المصطلحات .

ولعل المقومات الإلكترونية التي توفرها الإنترنت وما تقدمه من تسهيل لعملية الروابط يقدم ميزة إلكترونية إضافية . وفي مجال تطوير برامج الفهرسة الإلكترونية تقوم العديد من الجهات بجهود متميزة في هذا الخصوص وعلى رأسها مشروع الـ OCLC ذو الأربع مستويات ويشبه أولها ما يتم التعامل به حالياً مع المواد العلمية ، أما ثانيها فهو عبارة عن سجل فهرسة مختصر ، وثالثها الفهرسة الإلكترونية ويضاف لها بعض التحرير من قبل المتخصصين كإضافات ، أما آخرها فهو فهرسة المادة مع المنشأ ومن قبل صاحب المادة نفسها ويتم جمعها إلكترونياً^(٢) .

وفي حال ضبط قواعد وتقنيات الفهرسة الإلكترونية للمادة من قبل صاحبها وذلك عبر الإلتزام بشكل واستمارة خاصة بذلك فإن الأمور قد تسهل وخاصة في المجال العلمي ، هذا إضافة إلى الجهود التقنية القوية وما تقدمه مختلف المحركات من إمكانيات مثل التكشيف وغير ذلك .

من جهة أخرى فإن ما تتيحه تقنية الاتصالات والشبكات وخاصة التواصل عبر الويب والإنترنت جعل الكثير من المكتبات تتحول إلى العالم الإلكتروني والتواصل الرقمي وأصبحت تقوم بتحويل موادها المطبوعة إلى إلكترونية ليسهل نقلها عن بعد . ولذلك أصبح وجود مشاريع للتحويل الراجع لهذه المواد أمراً غير مستغرباً ، كما أصبحت

٥ - تحوي الإنترنت كم من المعلومات عن فهرسة المواد الإلكترونية ، وقد تم نشر هذه المواد على الإنترنت عبر جهات مهنية إلى جانب النقاشات التي استحدثتها هذه الكتابات .

٦ - احتوت الإنترنت على مجاميع من الأفراد والهيئات المهتمة والذين قاموا بإنشاء المواقع الخاصة بهم والتي ناقشت في جانب التطورات في التخصص والمهمة ومن ذلك فهرسة المواد الإلكترونية .

وهذه الأنشطة التي أوردها ديفيد ليفي Levy تعبر عن درجة التفاعل من المهتمين مع قضايا تنظيم المواد الإلكترونية لإتاحتها وحفظها . ولا يزال الموضوع يشغل المهتمين وسيستمر الاهتمام بتقنين عملياته وتحديثها كلما لزم الأمر كما كان واقع التقنيات السابقة والفهارس التي ينشؤها المهنيون في السابق نجحت كأدوات معلومات تدل على المواد بسهولة ويسر هو أن المختصون يبذلون جهداً كبيراً في بناء وإنشاء هذه الأدوات ويطوعون نظاماً معيارية لخدمة هذا الغرض كنظم التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات واستخدام القواعد ذلك وكل ذلك مع اختلاف الأهداف الخاصة للفهرس التقليدي والفهرس الخاص بالإنترنت^(١) . ولعل العامل المشترك الأكثر أهمية في عمليات الفهرسة والتكشيف التقليدية والإلكترونية الخاصة بمواد الإنترنت هو تطويع الاستخدام الجيد للمصطلحات سواء الحرة أو المقيدة وتطوير أدوات متميزة مثل

Wiggins, Richard W., Op.cite..

(١)

Ibid..

(٢)

و CSS2 و XML وغيرها ، ولعل دعم مايكروسوفت لهذا المتصفح يقوي من درجة استخدامه .

وفي المقابل فإن المتصفح الآخر الأكثر شعبية فهو نيتسكيب من AOL وهو متاح أيضاً دون مقابل ويمكن تحميله من الشبكة . وجاءت آخر إصداراته ، لتدعم الكثير من الصيغ ومنها HTML, XML, W3CDOM وغيرها . والمهم هنا التأكيد على أن مطوري هذه المتصفحات العامة أو الخاصة وغيرهما يحرصون علي التفاعل مع التطورات وتضمن هذه المتصفحات إمكانات تتفاعل مع التطورات وتلبي الاحتياجات .

٢١- الخاتمة :

تم التعرض في هذه الدراسة إلى موضوع النشر الإلكتروني أو الظاهرة التي بدأت تأخذ مكانها في مجال التواصل العلمي والعالمي وذلك نتيجة لثورة تقنية واتصالية شكل الإنترنت وعالم الويب أهم مراحلها . فالنشر الإلكتروني هو تداول ونشر الوثائق إلكترونياً وبثها مباشرة عبر الشبكات مع إتاحة الوصول لها من مناطق متعددة بغض النظر عن طبيعة المعلومات المحتواة وشكلها ، والوثائق التي يتم نشرها إلكترونياً أصبحت تحوي النص والرسم والصورة والحركة ولهذا جاءت التقنيات التي تتعامل معها بنفس الحجم ونفس المستوي وتسير بوتيرة عالية نحو ملاحقة هذه التطورات وتوفير السبل لدفع هذا التواصل بشكل أكثر مهنية وكفاءة .

إن مسيرة التطور التقني التي تمثلها التجهيزات

التقنيات والأساليب المتبعة تأخذ أشكالاً وتعتمد معايير مهمة مثل اعتماد معيار الأيزو ISO 8879 والذي يسمح بعمل وثيقة رقمية يمكن فكشفها والبحث منها^(١) .

ولعل استخدام المساحات الضوئية وأتمتة عملية تكويد النصوص مثل استخدام صيغة SGML هو ما يمكن أن يساعد في تسريع وتيرة مشاريع تجهيز الصور والنصوص وتحليلها حيث يتحتم عليها التعامل مع الحرف وتعريفه لتقليل نسبة الخطأ ومن ثم مراجعته . والهدف من الإشارة لمثل هذا الموضوع في هذه الدراسة هو أن تحويل المواد التقليدية إلى إلكترونية يعني في شكل آخر هو إمكانية الإتاحة والبث الإلكتروني لها .

وفي ما يخص التصفح Browsing والخدمات ، فإن مستخدمي شبكة الإنترنت وعالم الويب يختارون بين برامج التصفح المتوفرة . فالمتصفح Browser هو عبارة عن برنامج خاص لمشاهدة صفحات الويب والوثائق علي الشبكة العالمية أو علي الشبكة المحلية . وهذه المتصفحات تتفاوت في خصائصها وإمكاناتها ، ولكنها تتفق علي توفير أكبر قدر من الراحة والإمكانات بحيث تمكنه من التنقل بين المواقع والصفحات إضافة إلى تنافسها في دعم اللغات والصيغ المتفاوتة. ولعل أشهر المتصفحات الموجودة هو الإنترنت إكسبلورر Explorer من مايكروسوفت وهو متاح دون مقابل مادي ويمكن تحميله من الإنترنت . وآخر إصداراته هو ٥,٥ ويقوم بدعم صيغ كثيرة منها HTML, HTML4 الديناميكية وجافاسكريبت و MP3X4

<http://www.csd.tama.edu/DL95/papers/palowitc.html>

والبرمجيات والنظم تتفاعل بشكل يوفر الأرضية الصلبة لهذه التطورات ويجعل من الصعب التوقع بالمستقبل البعيد لمفهوم النشر الإلكتروني . فلقد تطورت لغات البرمجة توصيف الوثائق فالتطورات برامج التصفح ومحركات البحث وقدرات التخزين والبيث والإرسال ولهذا أمكن توفير خدمات للباحثين والمتابعين لم تكن ممكنة من قبل ، وأمكن للمكتبات ومراكز المعلومات تطوير خدماتها بشكل غير مسبوق ، ويمكن إجمال هذا التأثير على خدمات المعلومات بالآتي :

١ - أصبح في مقدور الباحثين الإطلاع والحصول على المواد المنشورة إلكترونياً لحظة نشرها في أي مكان في العالم .

٢ - أمكن للمكتبات الاشتراك في قواعد المجالات الإلكترونية ذات النصوص الكاملة وبأعداد تفوق ما كانت تقوم بالاشتراك به طوال العام وتوفير كل ذلك للمستفيدين داخل وخارج المكتبة .

٣ - فتحت باب التواصل بين المستفيدين والباحثين وكتاب الدراسات والتقارير إضافة لأجهزة التحرير في المجالات الإلكترونية أو أصحاب الكتابات الفردية عبر مواقعهم أو عناوينهم الإلكترونية البريدية .

٤ - خرجت المكتبة من نطاق الخدمة المحدودة بحيز مكاني وحدود جغرافية إلى العالم الإلكتروني المفتوح .

أما في مجال الإجراءات فقد ساهم النشر الإلكتروني في :

١ - تغيير وتعديل أساليب المكتبات في عمليات الاختيار والضبط أو الإجراءات الفنية من حيث التعامل مع الناشرين أو المزودين والتعامل مع المواد الإلكترونية نفسها حيث وجدوا أنفسهم أمام مشاكل فنية تتعلق بحفظ وأرشفة وفهرسة هذه المواد وعليهم وضع الحلول لذلك أو المساهمة على الأقل في تلك الجهود . فالأمر لازال قيد التطوير فقد طرح النشر الإلكتروني في هذا المجال نقاطاً شكلت غموضاً يصل إلى درجة المشاكل وتتعلق بالإجراءات أهمها عملية أرشفة وحفظ المواد الإلكترونية وضياح المسؤولية بين الناشر والموزع والمكتبة أو جهة أخرى . كما أن حقوق المكتبة في المادة التي تدفع قيمة الاشتراك بها وأحقيتها باستخدامها بشكل دائم حتى لو توقفت عن الاشتراك هي من القضايا المهمة للمكتبات . فالمواد المطبوعة تصبح ملكاً للمكتبة بعد شرائها ووصولها للمكتبة في حين تنقطع حقوق المكتبة في استخدام المادة الإلكترونية التي كانت تدفع قيمة الاشتراك بها وقت إيقاف برنامج الاشتراك وتحتاج إلى شراء المادة أو أخذ ترخيص بأرشفتها .

٢ - ساهم النشر الإلكتروني في تقليص أحجام ومساحات المكتبات .

٣ - ساهم النشر الإلكتروني في التغلب على العقبات المالية التي تعصف بميزانيات الكثير من المكتبات وطرح حلولاً توفر مصادر المعلومات بكم أكبر من السابق وينظم مالية متنوعة تتخير منها المكتبات بحسب إمكانياتها

ورغباتها حيث أن عالم المعلومات الآن أصبح يشكل ركناً أساسياً من أركان التجارة الإلكترونية وعملياتها .

٤ - دخلت المكتبات إلى ميدان المساهمة في وضع المعايير والسياسات الخاصة بقضايا تتعلق بتوحيد أشكال الوثائق الإلكترونية وسياسات الحقوق الفكرية وطريقة المحافظة عليها .

٥ - تغير مفهوم التعامل بين الناشر أو المزود والمكتبة وأصبحت هناك حاجة إلى فهم قانوني أكبر لهذه التعاملات وخاصة فيما يتعلق بالتراخيص والعقود وصياغتها وإجراء المفاوضات وطريقة دفع الإلتزامات المالية .

٦ - أصبحت المخاوف الأمنية من الاختراقات أو الاستخدامات السيئة للنظم هاجساً حقيقياً أفرزته التقنيات والنظم الحديثة التي جاءت للمكتبات وأدخلتها في بيئتها . فمفهوم الباب الإلكتروني أو رجل الأمن لمراقبة الدخول والخروج من المكتبة تم تجاوزه بغرض ترتيب

أوضاع المكتبة وحماية نظمها ممن هم عن بعد في منازلهم أو مكاتبهم ويعشقون المغامرات .

وأخيراً فإن المكتبات عموماً والأكاديمية أو البحثية والمتخصصة على وجه الخصوص ستجد نفسها ملزمة بالسير في طريق التطور والمتابعة بغية تنفيذ برامج تخدم روادها بشكل يتناسب مع تطورات العصر ويصل بها دائماً إلى هؤلاء الرواد في أماكنهم فيصبح مفهوم الإرتياد يتجاوز الحضور الجسماني إلى مبنى المكتبة المحسوس بكثير . إن المكتبات وخاصة تلك التي تخدم دراسيين وباحثين ومتخصصين تحتاج إلى الاستفادة من تطبيقات مفهوم النشر الإلكتروني وبالأخص العلمي . والسوق العالمي يطرح الكثير من الخيارات حيث أن الناشرين والعاملين في حقل تجارة المعلومات فطنوا لهذه التطورات وتفاعلوا معها ووفروا خيارات كثيرة مغرية من الناحية الخدمائية لتعدد وتنوع الخيارات التي تطرحها إضافة على جودة وفاعلية الخدمات نفسها .